Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (8): 30 Aug 2019
P: 25 - 39

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (8): 30 أغسطس 2019 م
ص: 25 - 39

The Influence of Bank Governance on Improving the Financial Performance- An Empirical Study on the Banks Sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Ghada Othman Al- Jahdali

Rawia Reza Obaid

Faculty of Economics and Administration || King Abdulaziz University || Jeddah || KSA

Abstract: The study aimed to measure the impact of corporate governance on improving the financial performance in the banking sector in Saudi Arabia by measuring the impact of the profitability of Saudi banks ،namely the profitability and liquidity indicators when applying governance. The analytical method was followed to achieve the objective of the study. The data of the financial statements were analyzed for the period 2010- 2017 to confirm six hypotheses related to measuring the existence of statistically significant differences between indicators of financial ratios before and after applying corporate governance. The results of the study showed that the liquidity indicators differ in 2010- 2013 (the accounting average of the cash balance ratio is 21%) from in 2014- 2017 (the accounting average of the cash balance ratio equals 18%) ،which affected the rate of return achieved by the bank. The results also showed that excessive liquidity reduces profits ،which is one of the Bank's most important objectives. Return on equity and return on assets were 4% and 1% ،respectively ،indicating that profitability is very low compared to high liquidity. The study recommended the need to promote the concept of corporate governance among all concerned parties and recommended the formation of specialized committees on governance in banks. Efforts should be made to adopt the concept of governance in the Kingdom of Saudi Arabia through cooperation between different public and private sectors.

Keywords: Corporate Governance ،Banking ،Saudi Arabia ،Financial Performance ،Financial Ratios ،Profitability Indicators ،Liquidity Indicators.

أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي
– دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية –

غادة عثمان الجحدلي **راوية رضا عبيد**

كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || جدة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة على تحسين الأداء المالي في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس مدى تأثر ربحية المصارف السعودية والمتمثل في مؤشري الربحية والسيولة بتطبيق الحوكمة. وقد تم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة حيث تم تحليل بيانات القوائم المالية وذلك للفترة 2010م – 2017م لاختبار ستة فرضيات مرتبطة بقياس وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات النسب المالية قبل وبعد تطبيق الحوكمة. وقد وضحت نتائج الدراسة أن مؤشرات السيولة تختلف في عام 2010م- 2013م (المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي يعادل 21%) عنها في عام 2014م- 2017م (المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي يعادل 18%)، والذي أثر على معدل العائد الذي يحققه المصرف. كما وضحت النتائج أن الاحتفاظ المفرط بالسيولة يخفض من الأرباح التي تعد من اهم أهداف المصرف، إذ بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الموجودات 4% و1% على التوالي، مما يدل على أن الربحية منخفضة جداً مقابل السيولة العالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة

العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة كما أوصت بتشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في المصارف مع ضرورة بذل الجهود لتبني مفهوم الحوكمة في المملكة العربية السعودية من خلال التعاون بين مختلف القطاعات العامة والخاصة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المصارف، المملكة العربية السعودية، الأداء المالي، النسب المالية، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة.

1- المقدمة:

تم تعريف الحوكمة على أنها مجموعه من العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من أصحاب المصالح وذلك من أجل المراقبة والإشراف على المخاطر للتأكد من كفاءة إنجاز الأهداف من خلال أداء الحوكمة فيها (السامرائي. 2014). كما عرفت الحوكمة بأنها الطرق والأساليب التي تدار بها المصارف تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارات العليا والتي تقوم بدورها في تحديد أهداف تلك المصارف وطريقة حماية مصالح حملة الأسهم مع الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة لتحقيق حماية مصالح المودعين (الصلاحين. 2010) وبالتالي فإن من أهداف الحوكمة تحقيق الشفافية اللازمة لاستمرارية المؤسسات المالية حتى تتمكن بالقيام بأنشطتها الاستثمارية بكل موضوعية ونزاهة، ويرتبط ذلك بضرورة أن تتأكد مؤسسات الخدمات المالية من أن تم أعداد تقارير البيانات المالية وغير المالية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا .

من جهة أخرى، يعرف تقييم الأداء المالي بأنه نظام شامل ومتكامل يقوم بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة في الوحدة الاقتصادية حيث أن من مبادئ تقييم الأداء المالي وجود معايير محددة تستخدم لمقارنة النتائج الفعلية مما تساهم في رفع وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية (بشناق، شاهين. 2011)، وتعتبر عملية قياس الأداء وتقويمه أحد اهم اهتمامات أصاحب المصالح والمستفيدين مع المنشآت المصرفية حيث أن الربحية تعتبر أداه لقياس الإنجاز والنجاح مع الاهتمام بالمؤشرات المالية والنسب المالية المختلفة التي تساهم في معرفة وتقييم الأداء كما أن نسبة السيولة تعبر عن أموال سائلة من نقدية وشبة نقدية لازمة لتمكين الشركة من الاستمرار في عملياتها التشغيلية لمواجهة الحالات الطارئة ولسد التزاماتها في مواعيد استحقاقها (علوان، شاهين. 2015).

وفي المملكة العربية السعودية ووفقا لرؤية 2030م تعتبر المصارف جزء هام من نظام الاقتصاد السعودي، حيث تقوم المصارف بدور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين وذلك من أجل تحقيق العوائد لكلاً من المودعين والمساهمين وتختلف المصارف التجارية عن المصارف الإسلامية من حيث طبيعة الودائع ومن حيث استخدامات تلك الأموال وطرق توظيفها (سعيد، مساعدة. 2006).

ومن منطلق هذا الأمر سيتم مناقشة وبحث ما مدى إسهامات الحوكمة في المصارف في المملكة العربية السعودية على الأداء المالي من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للمصارف في المملكة العربية السعودية ومعرفة تأثيرات المؤشرات المالية والنسب المالية على الأداء المالي للمصارف.

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تم توضيحه أعلاه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في قياس أثر الحوكمة على تحسين الأداء المالي في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس مدى تأثر ربحية المصارف السعودية والمتمثل في مؤشري الربحية والسيولة بتطبيق الحوكمة.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية.

1- ما المقصود بالحوكمة وما معاييرها؟

2- ما المقصود بالأداء المالي وما محدداته؟
3- هل يوجد تطبيق للحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية؟
4- كيف يمكن قياس أثر حوكمة المصارف على تحسين الأداء المالي؟

فرضيات البحث

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد النقدي قبل وبعد الحوكمة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية قبل وبعد الحوكمة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية قبل وبعد الحوكمة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية قبل وبعد الحوكمة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول قبل وبعد الحوكمة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح الصافي قبل وبعد الحوكمة

أهداف الدراسة:

على ضوء ما تم التطرق إليه في مشكلة البحث فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف إلى أثر حوكمة المصارف في المملكة العربية السعودية على الأداء المالي وذلك من خلال بحث وتحقيق للأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم الحوكمة ومعاييرها.
2. تعريف الأداء المالي ومحدداته.
3. التأكد من تطبيق الحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية.
4. قياس أثر تطبيق الحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية على تحسين الأداء المالي.

أهمية الدراسة

نتيجة لحالات الإفلاس التي وقعت في المؤسسات المصرفية الأمريكية والأوروبية والعربية فقدت الأنظمة الإدارية والرقابية ثقة المودعين والمساهمين في هذه المصارف فازدادت الحاجة إلى الحوكمة وتطبيقها في المصارف. وقد تناولت معظم الدراسات السابقة الحوكمة وأهميتها في المصارف من حيث مدى تأثير تطبيقها على رفع كفاءة الإدارة أو تقييم الأداء المالي لتلك المصارف وهو ما تستمد هذه الدراسة أهميتها منه البحث في حوكمة المنشآت الاقتصادية وخاصة في المجال المصرفي(Abdul-baki & Uthman, 2017, Ajili&Bouri, 2018)

وبناء على ما تم توضيحه ومناقشته في مقدمة البحث ومشكلة الدراسة تظهر الأهمية من هذه الدراسة من خلال محاور ثلاث يمكن تلخيصها كما يلي:

المحور الأول يتعلق بموضوع الحوكمة وأهدافها وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع في مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة التي تتعلق بالفساد المالي والإداري، حيث تزايد الاهتمام بالحوكمة في الوحدات الاقتصادية نتيجة لاتساع حجم الوحدات الاقتصادية والسعي نحو الحصول على مصادر تمويل بأقل تكلفة بعد حدوث الأزمتين الماليتين حيث أثرت على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية مما أدى إلى المطالبة بالإفصاح والشفافية في البيانات المالية المصرفية حتى تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات واستعادة الثقة في الأسواق المالية. واتفق العديد من الباحثين والمهتمين على أهمية الحوكمة مثال على ذلك (السامرائي، 2014. أبو بكر، 2016م. الأسود، 2017).

المحور الثاني يتعلق بأهمية الأداء المالي حيث يتبوأ الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات، فيظهر أهمية الأداء المالي في أنه أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر معلومات وبيانات للإدارة

تستخدمها في قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها وأيضا التعرف على اتجاهات الأداء فيها وذلك لتحديد اتجاه المنشأة ونجاحها ومستقبلها وقد أهتم العديد من الباحثين بموضوع الأداء المالي مثال على ذلك (الطيب وقاضي، 2015.بو هراوة وبو كروشة، 2015)، وتظهر أهمية نسب الربحية ونسب السيولة في بأن مدلولاتها تساهم في التنبؤ بما ستكون علية الربحية الأمر الذي يساهم في تطوير أداء المصارف والشركات وزيادة قيمتها السوقية في الاقتصاد وتدعم حقوق ملكيتها.

وأخيرا المحور الثالث الذي يتعلق بمجال التطبيق في المصارف في المملكة العربية السعودية حيث أن في كل مجتمع يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم الكيانات الاقتصادية الرئيسية ويعد جمع المال وتخصيصه في الوجه السليم وحقنها للصناعات من بين الوظائف الرئيسية التي تلعب فيها المصارف دورا هاما حيث يمكن قياس الوضع الاقتصادي وفقا لوضع الجهاز المصرفي للمجتمع، وتهتم المصارف في العصر الحالي اهتماماً بالغاً بالأساليب والآليات التي تساهم في تحقيق أهدافها من خلال هيئة الرقابة الشرعية الضابطة لأعمال المصرف في جميع مراحله بشفافية عالية وإفصاح يحقق الالتزام الشرعي في أداء العمليات المصرفية وفي إدارة الأعمال داخل المصرف، وقد حظيت المصارف الإسلامية والتقليدية اهتماما بالغا عند الباحثين أمثال (سعيد ومساعدة، 2006م. عبد الحليم والهاشمي، 2011).

منهج الدراسة

تعتمد الباحثة في الجزء النظري من البحث المنهج الاستقرائي التاريخي من خلال استطلاع الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، والبحث في مفهوم الحوكمة واثرها على الأداء المالي في المصارف بالمملكة العربية السعودية وقد قامت الباحثة بدراسة وتحليل القوائم المالية في محاولة للتوصل إلى نتائج لهذه الدراسة وصفا وتحليلا.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

أهمية ومفهوم الحوكمة ومبادئها في القطاع المصرفي:

تظهر أهمية الحوكمة في تحقيقها لأهدافها حيث أن الحوكمة الجيدة هي التي تساعد في جذب الاستثمارات والحصول على مستثمرين للحصول على العائد المتوقع، هذا إلى جانب مكافحة الفساد الإداري والمالي وتجنب المشكلات المحاسبية والمالية مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات المالية والشركات. لذلك تظهر أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي من خلال وضع تصور واضح ومعلن الأهداف وماهي الطرق المناسبة لتحقيق هذه الأهداف في ظل الحوكمة مع تحديد الهيكل المناسب للمصرف ومراعاة مصالح المساهمين وذوي العلاقة (النابلسي، صقر، شاوش.2013).

كما تظهر أهمية الحوكمة من خلال اهتمام الباحثين بدراستها والتي تناولت مفهوم الحوكمة مع توضيح محدداتها الداخلية والخارجية. وتعتبر الحوكمة أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي فعال وامن برغم أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة بين جودة الحوكمة ومؤشرات الأداء في المصارف إلا أن غياب الحوكمة سيؤدي إلى انخفاض مؤشرات الأداء المالي ويهدد استمرارية تلك المصارف (دهمش، اسحق.2003) كما لاقت الحوكمة قبولًا واسعاً أمام المهتمين بالشأن المحاسبي والتي تضمن سلامة نتائج الأعمال من خلال تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح.

وقد تعددت التعريفات لنظام الحوكمة حيث يمكن تعريفها بشكل عام من منظور مالي بأنها ذلك النظام الذي من خلاله يتم إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (رزق.2007)، كما يمكن تعريفها من منظور اقتصادي بأنها

مجموعه من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (سمحان، معروف.2014).

أما بشكل محدد ومن منظور العلم المحاسبي عرفت الحوكمة على أنها توفير مقومات حماية المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير أمنه وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية (تجاني، رضوان.2013).

ومن خلال المفاهيم السابقة للحوكمة تظهر مجموعه من محددات الحوكمة يمكن تلخيصها كالتالي:

- مجموعه من المبادئ والقواعد والنظم
- ترتبط هذه المبادئ والنظم بأداء الوحدة المالية
- ترتبط تلك القواعد والنظم بالرقابة المالية.

ومن خلال التعريفات السابقة للباحثين ظهرت محددات الحوكمة على قسمين هما محددات خارجية ومحددات داخلية، ويقصد بالمحددات الخارجية كل ما يحيط الاستثمارات في الدولة كقوانين سوق المال والشركات والحد من الاحتكار ومكافحة الفساد وأيضا يقصد بالمحددات الخارجية مدى كفاءة القطاع المالي المتمثل بالمصارف في إيجاد مصادر تمويل جيدة لإدارة المشاريع وتحديد درجة التنافس في أسواق السلع وعناصر ر الإنتاج، إضافة إلى ذلك جميع المؤسسات المهنية المتمثلة في مكاتب المراجعة والمحاماة والاستشارات المالية مع وجود جهاز رقابي قضائي يحدد المسؤولية ومعاقبة مرتكبي المخالفات في الوقت المناسب. وتظهر أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يعطي ضمان أكيد بتنفيذ القوانين التي من شأنها تقوم على تحسين أداء الإدارة.

كما تظهر مبادئ الحوكمة للقطاع المصرفي من خلال التعريفات السابقة والتي أطلق البعض عنها بأنها مبادئ عامة، حيث تتضمن الحوكمة مجموعة من المبادئ تعتبر القواعد والإجراءات التي تضمن حماية حقوق المساهمين ومصالح مديري المؤسسات والمصارف، ووضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس مبادئ رئيسية كالتالي (مرجع سابق):

حقوق المساهمين يشمل هذا المبدأ جميع الحقوق التي تضمن الأمان الكامل لملكية الأسهم والإفصاح التام عن المعلومات وحق التصويت والمشاركة في القرارات من تعديل أو بيع الأصول أو إصدار أسهم جديدة .

المعاملة المتكافئة للمساهمين وينص هذا المبدأ على أن يكون إطار تطبيق الحوكمة بشكل متكافئ لجميع المساهمين يشمل هذا التكافؤ صغار المستثمرين والأجانب.

دور أصحاب المصالح في الحوكمة حيث الحوكمة قائمة على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتشجيع عملية الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح من أجل خلق فرص عمل وتحقيق ثروة وتحقيق الاستدامة للمشاريع التي تقوم على أساس مالي سليم.

الإفصاح والشفافية وينص المبدأ على أن الحوكمة في المؤسسات المالية والشركات لابد أن تحقق الإفصاح الدقيق ويكون بالوقت الملائم فيما يخص المسائل المرتبطة بأسيس تلك المؤسسات والشركات والتي تتضمن الوضع المالي والأداء والملكية والسلطة.

مسئوليات مجلس الإدارة وينص هذا المبدأ على أن الحوكمة في المؤسسات المالية والشركات لابد أن تضع خطوط استراتيجية لتعمل عملية التوجيه لتلك المؤسسات والشركات كما تكفل عملية المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.

قد يظهر شكل الحوكمة بشكل وأداء جيد أو سيء يمكن تلخيصها في الجدول التالي (مرجع سابق):

جدول(1) مظاهر الحوكمة الجيدة والحوكمة السيئة

مظاهر الحوكمة الجيدة	مظاهر الحوكمة السيئة
تأخذ صفة التفرد عند اتخاذ القرارات	المشاركة عند اتخاذ القرارات
غياب مبدأ المساءلة والعقاب	تفعيل مبدأ المساءلة
لا يوجد اتصال فعال بين المنظمة والمحيط الخارجي لها	يوجد اتصال فعال بين المنظمة والمحيط الخارجي لها مع توزيع واضح للسلطة والمسؤولية
العلاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من الجهة الأخرى	علاقة جيدة بين المساهمين وأصحاب المصالح مع مجلس الإدارة فيما يخص الاستثمار أو التعامل مع المنشأة المالية
تظهر تقارير إعلامية غير رسمية تشير إلى وجود فوضى في الإدارة مع جودة منخفضه	تظهر الحوكمة سلاسة في أداء الشركة وتفاعل مع القضايا المجتمع ذات العلاقة بنشاط الشركة
تظهر نتائج تقاريرها المالية إنتاجية منخفضة وافتقاد للشفافية وإفصاحات غير كافية	تشير التقارير المالية نمو الشركة وتحقيق عوائد ومقارنه بالشركات الأخرى وشفافية وإفصاحات كافية
عدم استقرار العاملين وموظفي الشركة	استقرار ملموس لدى العاملين وموظفي الشركة

مفهوم وأهداف الأداء المالي ومصادره في القطاع المصرفي:

يعتبر الربح من العناصر المهمة للقطاع المصرفي من خلال قيامة بعدة أنشطة تضمن تحقيق الربحية بطريقة سليمة تساهم في رفع الأداء المالي للمصرف، بالتالي فان أهمية الأداء المالي تتمثل في متابعة وتحسين عمل المصرف كما يظهر أيضا في متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة به وأيضا يساهم في إجراء عملية تحليل وتقييم البيانات المالية والمساعدة في فهم هذه البيانات (حجاج. 2014).

ومن خلال أهمية الأداء المالي وجد أن مفهوم الأداء المالي هو المفهوم الأكثر شمولا بالنسبة بمنشآت الأعمال وعلى الرغم من هذا الشمول إلى أن الدراسات التي تناولت مفهوم الأداء لم تصل إلى إجماع حول مفهوم محدد، حيث مفهوم الأداء المالي ينبع من خلال اختلاف المعايير التي تعتمد في دراسة هذا الأداء (الخطيب. 2010).

ويقصد بمفهوم الأداء المالي بأنها جميع العمليات التي يتم من خلالها ظهور مجموعه من المعايير والمؤشرات النوعية والكمية حول نشاط المشاريع الاقتصادية التي تساهم في تحديد أهمية الأنشطة المالية والتشغيلية لذلك المشروع حيث يتم ذلك عن طريق استخلاص المعلومات من القوائم المالية ومصادر أخرى لاستخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية والشركات (مطر، غسان. 2003).

من خلال التعريف السابق تظهر محددات الأداء المالي والتي مثلتها الباحثة في الشكل التالي:

- تحقيق الأهداف المالية للقطاع المصرفي.
- استخدام المؤشرات والنسب المالية والتي تساهم في تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي.
- المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

وكما يمكن تعريف النسب المالية بأنها مجموعه من المؤشرات تستخدم لتحويل البيانات المالية للمنشأة من خلالها يسلط الضوء على المشاكل المحتمل وجودها في القوائم الوحدة الاقتصادية .

ومن التعريفات السابقة يمكن تحديد أهداف عملية تقييم الأداء المالي بأنها أداة لمقارنة تحقيق الأهداف مع الأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية (سويلم، محمد. 1998)، اكتشاف الخلل ومواطن الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية مع إجراء تحليل شامل للكشف عن الأسباب التي أدت إلى هذا الضعف مع وضع الحلول المناسبة لها (عبدالله، عبدالخالق. 2000)، معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة سليمة ورشيدة تحقق عائد أكبر من التكاليف المستخدمة ونوعية جيدة (عبدالستار، رجاء. 2012)، تسهل عملية تقييم الأداء الشامل على مستوى الاقتصاد وذلك من إخلال اعتمادها على نتائج التقييم الأدائي (الكرخي، مجيد. 2007).

ويرتبط تحقيق أهداف تقييم الأداء المالي على عدة مؤشرات مالية عن طريق استخراج المعلومات من المصادر الرئيسة بهدف الوصول إلى تحليل مالي يوضح وضع المنشأة الاقتصادي. حيث يقصد بالتحليل المالي بأنه عملية منظمة لمعالجة البيانات المتاحة الهدف منها الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ومن خلال هذا التحليل يمكن التنبؤ بالمستقبل ومعرفة وضع الوحدة الاقتصادية وتعزيز مواطن القوة وعلاج مواطن الضعف في نشاطها (الشماغ، عبدالله. 1990).

يمكن تصنيف النسب المالية من حيث طبيعة النشاط إلى مجموعه مختلفة باختلاف فروعها كالتالي:

1. **نسب السيولة.** يقصد بها مقدار ما يتم تحويلة لنقدية بسهولة حيث لابد أن تحتفظ المصارف بدرجه عالية من السيولة لأموالها لمواجهة المسحوبات العادية أو المفاجئة لتفادي المشاكل المالية، وتشمل نسبة السيولة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية والتي تقيس مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيره الأجل من نقدية أو أصول سريعة أخرى (رمضان. 2000).
2. **نسب الربحية.** تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمالي، حيث أن من أهداف المصارف تحقيق أعلى عائد ربح من خلال إدارة ربحية جيدة. وهناك مجموعه من النسب المتعلقة بقياس نسبة الربحية وهي كالتالي نسبة العائد على الأصول حيث أن هناك علاقة طردية بين إجمالي العائد مع حجم الأصول المستثمرة ونسبة العائد على حقوق الملكية المتمثل في مدى استغلال أموال المصارف الممتلكة وقدرتها على توليد الأرباح منها ونسبة العائد على المال المستثمر ونسبة مجمل الربح إلى المبيعات ونسبة العائد على المبيعات (الربيعي، راضي. 2011).
3. **نسب النشاط.** ويمكن تسميتها بنسب الدوران أو نسب إدارة الموجودات وهي من أفضل النسب التي تقيس مدى كفاءة أداء الموظفين وقدرتهم على إدارة هذه الموجودات. ومن أهم نسب النشاط معدل دوران المخزون والذي يمثل عدد مرات دوران المخزون خلال السمه المالية ومعدل دوران الموجودات الثابتة وهو مؤشر هام في توضيح مدى كفاءة إدارة الأصول الثابتة وأخيرا معدل دوران الأصول (عباس. 2008).
4. **نسب المديونية.** وهي ما تعرف أيضا بنسب الرفع المالي وإدارة الديون وتهتم هذه النسب بمعرفة حجم المديونية الطويلة الأجل ومدى مساهمة هذه الديون في تكوين رأس المال ومن هذه النسب نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والتي تستبعد الالتزامات المتداولة لأنها لا تعتبر من ضمن مصادر التمويل طويل الأجل ونسبة الملكية ومعدل تغطية الفوائد (مرجع سابق).
5. **نسب السوق.** وهي النسب التي تقوم بتقييم السوق لأداء الشركة وتتمثل النسب في النسب التالية، العائد على السهم العادي ومضاعف سعر السهم ونسبة القيمة الدفترية للسهم ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة

الدفترية وهي المؤشرات التي تخدم المستثمرين ومعرفتهم لمدى ما يحقق السهم العادي من ربحية (مرجع سابق).

واتفاقاً مع محددات البحث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نسب السيولة ونسب الربحية، حيث أن مؤشر السيولة يتمثل بنسبة التداول وهو من أكثر نسب السيولة المستخدمة ونسبة السيولة السريعة

تطبيق الحوكمة في المصارف وأثرها على الأداء المالي

ترى الباحثة أن أهمية تطبيق الحوكمة يؤدي إلى الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة كما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح الأطراف المستفيدة ويكمن توضيح الأهمية كما ذكرها الباحث السعيدي ومثلتها الباحثة على الشكل التالي (السعيدي.2009):

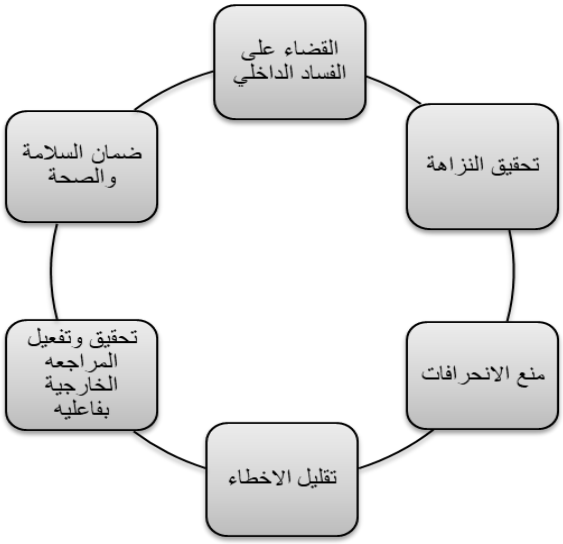

شكل رقم (1) يوضح أهمية تطبيق الحوكمة

المصدر: (الباحثة)

وفي عام 1999م وعام 2006م قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية ورقة تم إعدادها لتشجيع المؤسسات المصرفية والمالية لتبني أفضل الممارسات في إدارته الحكم فيها وتحسيت الشفافية من خلال الإفصاح التام في البيانات المالية (الشمري.2008).

ويتضح مدى أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف وأثرها على الأداء المالي من خلال النتائج الهامة المتمثلة في أن العائد على الموجودات والأصول التشغيلية إلى إجمالي الأصول أعلى بكثير في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف غير الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 1 و2.5 في المائة على التوالي، كما أظهرت البنوك الإسلامية سلوكاً أكثر حكمة لإدارة المخاطر ومديونية أعلى من البنوك غير الإسلامية، كما أن هناك ارتفاع في نسبة رأس المال مع ارتفاع المؤشرات المالية عند تطبيق الحوكمة في المصرف الجزائري.

أن التطبيق السليم للحوكمة يقوم على مجموعه من المبادئ أولها أن البنك المركزي يلعب دورا هاما في دفع البنوك التجارية إلى تطبيق الحوكمة المصرفية، ويظهر أن بعض المصارف لم تعمل بصورة جيدة بالنسبة لعوامل التحليل المالي فاستخدامها لعامل واحد بصورة جيدة في المقابل إهمالها للعامل الأخر أدى إلى تدهور المصرف وإفلاسه، وأن القوائم المالية لا تعتبرا مصدرا كافيا يساعد المستفيدين في تزويدهم بمعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة، كمان أن التحليل المالي للإدارة يساعدها على القيام بوظائفها بكفاءة ويتضح أيضا أن ومن النتائج هو عدم اهتمام بعض إدارات المصارف بالتحليل المالي ولا يوجد اتفاق حول الأدوات التي يمكن استخدامها في التحليل المالي.

ثانياً- الدراسات السابقة:

1- دراسة (Robin et al.، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلاديش من حيث معرفة أثر الربحية قبل وأثناء وبعد فترة من التحرير المالي، وتستخدم الدراسة البيانات السنوية على مستوى البنوك من البنوك التجارية الرئيسية في بنجلاديش للفترة 1983- 2012حيث تظهر النتائج التجريبية أن الأداء المالي لم يكن له تأثير كبير على العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE) بالنسبة للبنوك، ولكن صافي هامش الفائدة (NIM) قد ارتفع. تشير النتائج أيضًا إلى أن قوة رأس المال وجودة الأصول هما المحركان الرئيسيان للربحية. ولذلك أوصت الدراسة على ضرورة وجود سياسة مصرفية مناسبة تهدف إلى رفع قاعدة رأس المال وجودة الأصول لضمان وجود قطاع مصرفي قابل للبقاء في بنغلاديش.

2- دراسة (قصاص، 2017)

هدفت إلى معرفة وتحليل الأثر الناتج من تطبيق الحوكمة على المصارف في تحسين الأداء في المصارف الإسلامية بالجزائر من خلال استخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة في الفترة ما بين 2002م إلى 2010م. واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليل فيما يتعلق بمفهوم الأداء المالي بالمصارف وحيث توصلت إلى مجموعه من النتائج من أهمها ارتفاع نسبة راس المال مع ارتفاع مؤشرات المالية عند تطبيق الحوكمة في المصرف الجزائري. وأوصت الدراسة بضرورة عمل بيئة قانونية قوية تناسب المتطلبات الدولية والتي بدورها تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية بالجزائر.

3- دراسة (Srairi، 2015)

هدفت إلى معرفة مدى تأثير مستوى إفصاح حوكمة الشركات عن أداء المصارف من خلال إنشاء مؤشر إفصاح حوكمة الشركات ل 27 مصرف إسلامي يعمل في خمس دول خليجية عربية. وباستخدام المنهج التحليلي الذي يحتوي على التقارير السنوية للبنوك لمدة 3 سنوات (2011م – 2013)، وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تلتزم بنسبة 54% من السمات التي تم تناولها في هذا المؤشر حيث أنها من أهم العناصر التي يتم الإبلاغ والكشف عنها في هيئة الرقابة الشرعية من ثم هيكل مجلس الإدارة وإدارة المخاطر. وكشفت النتائج المتعلقة بالدول الخليجية أن دولتين فقط هما الإمارات العربية المتحدة والبحرين تمتلك مستوى أعلى من المبادرة وتقدم نتائج الانحدار التي تعتبر دليلا على أن البنوك الإسلامية ذات مستويات أعلى في إفصاح حوكمة الشركات من خلال مؤشر الأداء التشغيلي العالي المقاس بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

4- دراسة (Matoussi&Grassa، 2012)

هدفت إلى إجراء مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا من ناحية حوكمة المصارف الإسلامية والتقليدية بها وما أثر المتغيرات التي صاحبة تطبيق الحوكمة في أداء مصارف دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا ما بين فترة 2000م إلى 2009م، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التحليلي الإحصائي في هذه الدراسة باستخدام عينة من 90 مصرف إسلامي للوصول إلى النتائج المطلوبة من أهمها وجود اختلافات بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كما توصلت إلى أن هناك اختلاف بين الحوكمة في

مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق أسيا حيث أن مصاريف مجلس الإدارة لها التأثير السلبي على عائدات المصارف الإسلامية.

5- دراسة (الصلاحين، 2010)

تناولت هذه الدراسة بإطارها النظري في ست مباحث مفهوم الحوكمة وأهدافها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وهدفت إلى معرفة الأثر الإيجابي الذي تحققه الحوكمة في نشاط المصارف الإسلامية. واتبع الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي في بحثه من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة للتوصل لمجموعه من النتائج أهمها أن هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين الحوكمة في المصارف التقليدية والإسلامية وأن الحوكمة الإسلامية توفر الحماية لكل جهة تتأثر بنشاطها المالي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة تشكيل هيئة إسلامية للتدقيق لها استقلاليتها التامة عن المصارف تقوم بالرقابة على المصارف الإسلامية والتأكد على قيام تلك المصارف بتطبيق الحوكمة ومعاييرها في أنشطتها المصرفية.

3- الدراسة الميدانية

نطاق ومحددات الدراسة

الحدود المكانية لهذه الدراسة هي المصارف في المملكة العربية السعودية والمدرجة قوائمها في موقع تداول وموقع أرقام وعددها (12) مصرف، أما بالنسبة للحدود الزمانية فسيتم دراسة القوائم المالية الخاصة بهذه المصارف لمعرفة التزامها بالحوكمة في قوائمها المالية ثمان سنوات (4 سنوات قبل تطبيق الحوكمة- 4 سنوات بعد تطبيق الحوكمة).

أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات للمصارف ال 12 في المملكة العربية السعودية من خلال الدخول على موقع تداول وموقع أرقام للحصول على القوائم المالية الخاصة بتلك المصارف ومعرفة التقارير النهائية التي تصدرها المصارف في أخر السنة المالية.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع العينة للدراسة من 12 مصرف في المملكة العربية السعودية من 2014م حتى 2017م، تم اختيار العينة للبنوك التالية: مصرف الرياض، مصرف الجزيرة، مصرف الاستثمار، مصرف الأول، المصرف السعودي الفرنسي، مصرف ساب، المصرف العربي الوطني، مصرف سامبا، مصرف الراجحي، مصرف البلاد، مصرف الإنماء، المصرف الأهلي التجاري.

أساليب وأدوات التحليل المالي:

اعتمدت هذه الدراسة في تقييم الأداء المالي للبنوك السعودية للسنوات (2010- 2017)، من خلال المقارنة لمتوسط مؤشرات الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة قبل وبعد تطبيق الحوكمة ولنفس المؤشرات. وقد تم استخراج النسب المالية عن طريق حساب المتوسط لمؤشرات الأداء المالي ولنفس السنوات محل البحث، لكل البنوك التي تمثل مجتمع الدراسة وهي اثنى عشر بنكاً ذات النشاط المماثل للبنوك عينة الدراسة وهي: بنك الإنماء، البنك الأهلي

التجاري، البنك الأول، البنك السعودي للاستثمار، بنك الراجحي، بنك الرياض، البنك السعودي الفرنسي، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بنك سامبا، بنك ساب، البنك العربي الوطني.

الفرضية الإحصائية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد النقدي قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (2) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
نسبة الرصيد النقدي قبل الحوكمة	21.0%	46	0.091	1.972	0.055	0.394	0.007
نسبة الرصيد النقدي بعد الحوكمة	18.4%	46	0.066				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 2 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة الرصيد النقدي في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.055 وهي أعلى من القيمة 0.05 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سبة الرصيد النقدي في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

الفرضية الإحصائية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (3) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات نسبة السيولة النقدية قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
نسبة السيولة النقدية قبل الحوكمة	17.4%	46	0.153	-3.21	0.002	0.744	0.000
نسبة السيولة النقدية بعد الحوكمة	22.5%	46	0.150				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 3 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة السيولة النقدية في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.002 وهي اقل من القيمة 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ونقول أنه توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

الفرضية الإحصائية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (4) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات نسبة معدل العائد على الموجودات قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
الموجودات قبل الحوكمة على العائد معدل	1.7%	48	0.008	-1.849	0.071	0.386	0.007

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
الموجودات بعد الحوكمة على العائد معدل	1.9%	48	0.005				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 4 أن القيمة الاحتمالية sig بين معدل العائد على الموجودات في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.071 وهي أعلى من القيمة 0.05و عليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

الفرضية الإحصائية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (5) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات نسبة العائد على حق الملكية قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
معدل العائد على حق الملكية قبل الحوكمة	12.9%	48	0.054	0.701	0.487	0.424	0.003
معدل العائد على حق الملكية بعد الحوكمة	12.4%	48	0.031				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 5 أن القيمة الاحتمالية sig بين معدل العائد على حق الملكية في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.487 وهي أعلى من القيمة 0.05و عليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

الفرضية الإحصائية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (6) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات نسبة التداول قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
نسبة التداول قبل الحوكمة	116.5%	46	0.229	0.177	0.86	0.258	0.083
نسبة التداول بعد الحوكمة	115.9%	48	0.087				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 6 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة التداول في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.86 وهي أعلى من القيمة 0.05و عليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

الفرضية الإحصائية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح الصافي قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

جدول (7) نتائج تحليل اختبارT للفروق بين متوسطات بين نسبة هامش الربح الصافي قبل الحوكمة وبعد الحوكمة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	قيمه ت	الدلالة	الارتباط	الدلالة
نسبة هامش الربح الصافي قبل الحوكمة	13%	48	0.053	0.333	0.741	0.468	0.001
نسبة هامش الربح الصافي بعد الحوكمة	12%	48	0.032				

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم 12 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة هامش الربح الصافي في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة 0.741 وهي أعلى من القيمة 0.05 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح الصافي في البنوك قبل الحوكمة وبعد الحوكمة بين البنوك محل الدراسة.

أهم النتائج

- ان مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي) تختلف من عام 2010 إلى عام 2013 عن النسبة من عام 2014 حتى عام 2017 حيث كان المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي من عام 2010 إلى عام 2013 مساوى21% بينما كان المتوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي من عام 2014 إلى عام 2017 مساوى18% مما أثر على معدل العائد الذي يحققه المصرف.
- ان مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي) تختلف من عام 2010 إلى عام 2013 عن النسبة من عام 2014 حتى عام 2017 حيث كان معامل الارتباط لنسبة الرصيد النقدي من عام 2010 إلى عام 2013 مع نسبة الرصيد النقدي من عام 2014 إلى عام 2017 مساوى 0.554 ومستوى دلاله 0.000 وهو معامل ارتباط إيجابي.
- أن الاحتفاظ المفرط بالسيولة يقلل من الأرباح التي تعد من اهم أهداف المصرف بعد الأمان إذ بلغت نسبة العائد علي حق الملكية ونسبة العائد علي الموجودات علي التوالي (% 4 و% 1) مما يدل علي أن الربحية منخفضة جداً مقابل السيولة العالية . كما ويبين في الجدول (3) نجد أن علاقة الارتباط كانت عكسية بسبب أن النتيجة كانت (0.70 و0.73) وبمستوي معنوية (0.437 و0.441) ما يؤكد العلاقة العكسية بين السيولة والأداء المصرفي وقبول فرضية البحث الأولي.

التوصيات

على أساس ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك وتكون تحت إشراف مؤسسه النقد السعودي
- بذل جهود لتبني مفهوم الحوكمة من كل النواحي من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة.

- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للبنوك السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.
- بعد التطرق لهذه الدراسة، يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول دور مؤسسه النقد السعودي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- بشناق زاهر صبحي، شاهين علي عبدالله احمد. (2011). تقيم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين. رساله جامعية. الجامعة الإسلامية غزه، الصفحات 1- 126.
- تجاني محمد العيد، رضوان عادل. (2013). صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- حجاج فتيحة. (2014). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي. رسالة جامعية غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- الخطيب محمد محمود. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات . دار حامد عمان الأردن، الصفحات 1- 45.
- دهمش نعيم، إسحاق عفاف أبو زر. (ديسمبر، 2003). تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك. مجلة البنوك في الأردن العدد 10 المجلد 22، صفحة 30.
- الربيعي حاكم محسن، راضي محمد عبدالحليم. (2011). حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة. عمان الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- رزق عادل. (2007). الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض التجربة المصرية. ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العالمية للتنمية، الصفحات 1- 160.
- رمضان زياد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، (2000)، ص105- 106
- السامرائي عمار عصام. (ربيع ثاني، 2014). أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية لتحسين كفاءة المصارف الإسلامية. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي- الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن بريطانيا، الصفحات 34- 49.
- سعيد بنان محمد، مساعدة أمجد عبد المهدي. (2006). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامية. رساله جامعية، جامعة ال البيت كلية إدارة المال والأعمال بالأردن، الصفحات 1- 115.
- السعيدي مصطفى حسين بسيوني. (2009). الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر.
- سمحان حسين محمد حسين، معروف خالد محمد أحمد. (ديسمبر، 2014). أثر تأسيس مصرف إسلامي جديد على الأداء المالي للمصارف الإسلامية القائمة. مجله الاقتصاد والتنمية البشرية- مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية- جامعه سعد دحلب البليدة- الجزائر، الصفحات 79- 91.

- سويلم محمد. (1998). إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ط1. مصر: جامعة المنصورة .
- الشماع خليل، عبدالله خالد أمين . (1990). التحليل المالي للمصارف . اتحاد المصارف .ط1 بيروت لبنان، الصفحات 1- 10.
- الصلاحين عبدالمجيد. (2010). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية . مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، (الصفحات 1- 38). طرابلس ليبيا.
- الطيب إشراقه تاج السر، قاضي إيهاب محمد عثمان. (2015). حوكمة العلاقة التعاقدية لصيغ التمويل المصرفية بالمصارف الإسلامية. رساله جامعية، جامعه أم درمان الإسلامية، الصفحات 1- 236.
- عباس علي. (2008). الإدارة المالية. دار أثراء للنشر والتوزيع ط1: عمان الأردن.
- عبد الله، عبد الخالق، تنمية الموارد البشرية وكيفية التعامل معها، مطبعة عالم الفكر للنشر والتوزيع، الكويت، 2000، ص 76
- علوان عبدالله أحمد، شاهين على عبدالله أحمد. (2015). استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية: دراسة تحليله تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية. الجامعة الإسلامية غزة رسالة ماجستير، الصفحات 1- 138.
- قصاص شريفه. (2017). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية . دراسة تحليلية تقييمية من 2002 إلى 2010. رماح للبحوث والدراسات، 1- 17
- مطر، غسان فلاح. (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي ط2. عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- النابلسي زينب حسان عبداللطيف، صقر محمد احمد، شاويش وليد مصطفى. (6 8، 2013). الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية في ضوء حوكمة إسلامية. المنهل، الصفحات 1- 136.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Hamadi Matoussi and Rihab Grassa. (2012). Is Corporate Governance Different For Islamic Banks? A Comparative Analysis Between The Gulf Cooperation Context And The Southeast Asia Context. Working Paper No.734 ،Economic Research Forum ،pp. 1- 30
- Iftrkhar Robin ،Ruhui Salim ،Harry Bloch. (2018). financial performance of commercial banks in the post- reform era: Further evidence from Bangladesh. Economic Analysis and Policy ،1- 30
- Srairi Samir. (2015). Corporate Governance Disclosure Practices and Performance of Islamic Banks in GCC Countries. Journal Of Islamic Finance ،Vol.4 ،No.2 ،pp. 1- 17.